والينابيع من موسم لآخر والتي تتبع تغيرات سقوط المطر. وكمعدل موزون للتقديرات المختلفة يمكننا القول: ان الحجم الكلي للاستهلاك المائي في الضفة الغربية هو بحدود ١٠٠ مليون متر مكعب، مقابل ١٧٢٠ مليون متر مكعب في اسرائيل (لعام ١٩٧٥). وهذا يعني ان المعدل الكلي لاستهلاك الفرد في الضفة هو ١٤٢ متراً مكعباً، مقابل ٥٣٧ متراً مكعباً في اسرائيل. وينعكس التفاوت بشكل خاص على معدل الاستهلاك المنزلي للفرد حيث يبلغ ١٣ متراً مكعباً في الضفة مقابل ٨٦ متراً مكعباً في اسرائيل، علماً بان الاستهلاك المنزلي في الضفة يشتمل ايضاً على ما يستهلكه القطاع الصناعي، في حين يبلغ استهلاك الصناعة في اسرائيل أكثر من ٩٥ مليون متر مكعب، أي حوالى مجموع الاستهلاك المائي في الضفة (أنظر الجدول رقم٦).

الجدول رقم (٦)
معدل تقديرات استهلاك الماء في الضفة الغربية واسرائيل
(بملايين الأمتار المكعبة)

	الضفة الغربية	اسرائيل +
الزراعة	٩٠	١٣٢٧
الصناعة (بالنسبة للضفة مقدر مع الاستهلاك المنزلي)	—	٩٦
الاستهلاك المنزلي	١٠	٣٦٧
المجموع	١٠٠	١٧٨٠
المعدل العام لاستهلاك الفرد	١٤٢	٥٣٧
معدل الاستهلاك المنزلي للفرد	١٣	٨٦

Statistical Abstract of Israel 1980, Jerusalem, Central Bureau of Statistics No. 316 p. 430.

تعاني بعض المدن والقرى مشاكل عويصة بالنسبة لاحتياجاتها من المياه المستخدمة لأغراض الاستهلاك المنزلي، ونظراً للطبيعة المتميزة لهذا النوع من الاستهلاك المائي فانه ينصح بأن يكلف أحد الخبراء بمعالجته بشكل مستقل. ولكن سنتطرق في البند التالي لاستخدام الماء لأغراض الري.

الزراعة المروية

يحتل القطاع الزراعي أهمية خاصة في الاقتصاد القومي الفلسطيني. فالزراعة هي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية من حيث مساهمتها في الانتاج القومي الاجمالي؛ حيث تقدر حصتها بـ ٢٨ ــ ٣٢ ٪ من الانتاج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product)، وحصتها من الأيدي العاملة تبلغ حوالى ٣٠ ٪. ولكن بالاضافة الى ذلك تعتبر الزراعة من أهم الدعائم الرئيسية التي تربط الشعب الفلسطيني بأرضه، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة. ولذلك فان تطوير هذا القطاع يجب ان يكون على رأس سلم الأولويات في أية خطة وطنية لدعم الاقتصاد الفلسطيني.